المبادرة البحرينية.. وخيارات الأمن الإقليمي الخليجي

يحظى الأمن الإقليمي للخليج العربي هذه الأيام باهتمامات مكثفة، خاصة من جانب دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب كثيرة، من بينها أن هذه الدول باتت تدرك أن هناك خرائط جديدة لتوازن القوى، بعضها عالمي، وبعضها إقليمي، وبعضها خليجي، أخذت تفرض نفسها بقوة على النظام الإقليمي الراهن والمفروض منذ نهاية حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت). من بين هذه الخرائط الجديدة لتوازن القوى، تراجع الثقة العالمية في النظام أحادي القطبية القائم منذ ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو العام 1991، واتجاه قوى عالمية كبرى، خاصة روسيا والصين نحو المطالبة بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، بما يعني تراجع النفوذ الأميركي العالمي.

محمد السعيد إدريس

من بين هذه الخرائط الجديدة ما يحدث في الشرق الأوسط من تنام ملحوظ للدور الإقليمي التركي، ومنها ظهور تيار يزداد قوة داخل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للقبول بالحوار مع إيران، بدلا من الصدام معها، بما يعني أمرين:

- أولهما، أن إيران ربما تفلت ببرنامجها النووي.

- ثانيهما، دمج إيران إقليميا عبر صفقة حوافز مهمة تؤمن شراكة قوية لإيران في إدارة الشؤون الإقليمية، ومنها عدم اليقين في مستقبل الدور الأميركي العسكري في الخليج في ضوء ما يحدث من تطورات سلبية تؤثر بقوة على هذا الدور، خصوصا ما يحدث للأميركيين في العراق، وما يحدث لهم في أفغانستان في ظل العودة القوية لحركة طالبان، ومطالبة قوى أوروبية بالحوار معها حول مستقبل أفغانستان والحرب فيها، ومن هذه التطورات أيضا ما يحدث من مؤثرات في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، ناهيك عن احتمالات شن إسرائيل حربا ضد إيران.

إذا أضفنا إلى ذلك هموم التوترات الداخلية في بعض دول المجلس نتيجة تفاقم مصادر التهديد الداخلية وتأثيرها السلبي على الاستقرار السياسي، لأدركنا مدى عمق الأزمة التي تواجه مجلس التعاون، ولتكشف مدى ضرورة اهتمام هذه الدول بالبحث عن بدائل ومبادرات جديدة لمنظومة الأمن الإقليمي الخليجي.

شراكة مع الناتو

- أولى هذه المبادرات جاءت بتوجه أربع دول خليجية هي الكويت والإمارات وقطر والبحرين نحو حلف شمال الأطلسي (الناتو) من أجل تأسيس شراكة استراتيجية أمنية، وتم اتخاذ خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال توقيع الدول الأربع على ما يسمى «مبادرة اسطنبول» العام 2004 التي تعطي للحلف أدوارا مهمة في مجالات التدريب والتسليح والمناورات وغيرها، لكنها أدوار لا تكفي لخلق بديل قوي للدور الأميركي العسكري المباشر في منظومة الأمن الإقليمي الخليجي.

هذا التوجه كان له أكثر من معنى، فهو أولاً، يعني التوجه ولو المحدود، نحو ما يسمى «عولمة الأمن» في الخليج، أي جعل مسؤولية الأمن في الخليج مسؤولية عالمية، تشارك فيها أطراف دولية متعددة، بدلا من التركيز على أحادية الدور الأميركي. وهو ثانياً، يحمل إدراكاً لمشاعر عدم الثقة المتزايدة في جدية الالتزامات الأميركية في الدفاع عن الأمن الخليجي. وهو ثالثاً، يعكس انقساما بين دول المجلس بسبب الغياب السعودي والعماني عن هذه الشراكة.

- ثاني هذه المبادرات جاء عبر توجه دول مجلس التعاون نحو تركيا كموازن إقليمي موثوق فيه للدور الإيراني في المنطقة، من خلال التوقيع على مذكرة «تفاهم» بين دول المجلس وتركيا، ذات أبعاد اقتصادية وأخرى استراتيجية، لكن ظل السؤال المهم دون إجابة حاسمة وهو: هل تركيا تصلح أن تكون موازنا إقليميا قادرا على الدفاع عن دول المجلس في مواجهة خطر إيراني تدركه جيداً هذه الدول، ولا ترى أنها، بمفردها، قادرة على مواجهته؟

قيود الموازن الإقليمي التركي

فعلى الرغم من أهمية ما تتمتع به تركيا من قدرات اقتصادية وعسكرية، وكل ما تحظى به من مكانة لدى الدول العربية والخليجية بصفة خاصة، بعضها تاريخي، والبعض الآخر ديني، باعتبار تركيا دولة سنية لها مكانتها الدينية في العالم الإسلامي، وقادرة على موازنة البعد الطائفي-المذهبي (الشيعي) الإيراني، إلا أنها (تركيا) تواجه قيوداً مهمة يمكن أن تعيق قدرتها على أداء الدور المطلوب منها في الخليج:

- أولها أنها، وعلى رغم حرصها الراهن في ظل حكم حزب «العدالة والتنمية» على تطوير وتعميق دورها في الشرق الأوسط (العالم العربي-الإسلامي) إلا أنها مضطرة دائما لأن تعطي الأولوية للاعتبارات الأوروبية، نظراً لأن الأولوية الاستراتيجية التركية، أمس واليوم وغدا، هي الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، ولن تكون تركيا مستعدة أبداً للقيام بأدوار قد تتعارض مع متطلبات وشروط الحصول على هذه العضوية.

- ثاني هذه القيود أن أولويات تركيا في الشرق الأوسط اقتصادية، وإن كانت تسعى إلى تحقيقها بأدوات سياسية، لكنها سوف تكون حريصة جداً إذا وجدت نفسها مضطرة إلى قبول معادلة «الاقتصاد مقابل الأمن»، نظراً للأعباء الهائلة للقبول بمثل هذه المعادلة، ليس من منظور الدور الأمني فقط، بل من منظور التوازنات السياسية الداخلية في تركيا أيضاً.

- ثالث هذه القيود يتعلق بمنظومة التحالفات الإقليمية الجديدة لتركيا. فالمتابع للدور التركي الإقليمي الجديد يجده حريصاً على الارتباط بأربع دوائر هي: الدائرة «الإسرائيلية» من خلال مذكرة تفاهم استراتيجي لها أهميتها واعتبارها لدى القيادة التركية الحالية، والدائرة الإيرانية، والدائرة السورية، ثم الدائرة العراقية. هناك منظومة من التفاهمات الاستراتيجية تربط تركيا مع كل من إيران وسورية، وهناك تداخل بين هذه المنظومة والمصالح المشتركة للدول الثلاث في العراق، وخاصة المسألة الكردية. وربما تعطي مذكرة «الشراكة الاستراتيجية» التي وقعها رجب طيب أردوغان رئيس الحكومة التركية مع نظيره العراقي نوري المالكي منذ شهرين تقريباً، تأكيدا لهذا الفهم. أما زيارة كل من الرئيس السوري والرئيس الإيراني لتركيا بعد أيام من لقائهما في طهران، والقمة الرباعية بين الرئيس السوري والرئيس الفرنسي والرئيس التركي وأمير قطر في دمشق، فتعطي هي الأخرى توضيحات بأن الدور التركي يعمل إقليمياً ضمن دائرة أوسع والتزامات أوسع ودون انفصال عن التزامات تركيا نحو الاتحاد الأوروبي (حيث تترأس فرنسا الدورة الحالية للاتحاد الأوروبي).

- رابع هذه القيود يتعلق في الأساس بالعلاقات التركية-الإيرانية. فما بين تركيا وإيران من مصالح مشتركة لا يسمح لتركيا بأن تكون قوة منافسة للدور، أو للطموحات الإيرانية في الخليج. هناك مصالح وتشابكات مهمة متعددة بين البلدين، وهناك تقاليد من العلاقات لم تسمح لإيران بأن تستهين بالقوة التركية، على نحو ما تفعل مع دول الخليج، ولم تسمح لتركيا بتجاوز حدود التوازن والثقة مع إيران. هناك معادلة توازن قوى بين البلدين تفرض علاقات تقوم على قاعدة الاحترام المتبادل، وهناك معادلة توازن مصالح تفرض الحرص على استمرار العلاقات.

الحساسية الدينية

وإذا أخذنا في الاعتبار مدى حساسية المسألة الدينية بالنسبة إلى حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، والتي كادت تطيح بالحزب وقيادته، لأدركنا أن تركيا ليس في نيتها الانخراط في حرب طائفية ضد إيران، أو الدخول بقوة في معادلة «الحلف السني» في مواجهة «الهلال الشيعي» كما قد يتصور البعض. كل هذا يؤكد أن تركيا يصعب أن تنخرط في علاقات «عداوة» مع إيران في الخليج، لأن مثل هذه العداوة لن تنحصر في النطاق الضيق للخليج، بل سوف تمتد إلى المدى الأوسع للعلاقات التركية-الإيرانية، وهذا أمر يتعارض كلية مع المصالح الاستراتيجية التركية، وأن أقصى ما يمكن أن تقوم به تركيا في الخليج، من منظور «المسألة الأمنية»، هو أن تكون طرفاً قادراً على دعم خيار التعاون الإقليمي بدلاً من خيار المواجهة الإقليمية.

أما ثالث هذه المبادرات وأحدثها، والتي يمكن أن يكون أحد دوافعها إدراك قادة دول المجلس بصعوبة التعويل على الدور التركي وحده لبناء نظام أمن إقليمي جديد، فهي المبادرة التي جاءت على لسان وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة على هامش مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الشهر الماضي، حيث دعا إلى إقامة «منظمة إقليمية» تضم الدول العربية وتركيا وإيران وإسرائيل.

المبادرة البحرينية والعقبة الإسرائيلية

وفي معرض توضيحه لمضمون فكرة هذه المنظمة قال إن «هذه المنظمة المقترحة يجب أن تتجاوز الأعراف والأديان، فالشرق الأوسط مهد الأديان السماوية كلها تقريبا»، وقال إنه «يتعين على إسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الجلوس معاً في منظمة واحدة. ألسنا جميعاً أعضاء في منظمة اسمها الأمم المتحدة على أساس عالمي؟ فلماذا ليس على أساس إقليمي أيضاً؟».

هذه الفكرة ليست جديدة، فهي معروضة منذ سنوات كأحد الخيارات المحتملة للأمن الإقليمي الخليجي، وكانت تطرح من ضمن الدعوة إلى إقامة منتدى أمني للشرق الأوسط، لكن عندما طرحتها بعض مراكز البحوث والدراسات الأميركية، كانت تستبعد إسرائيل، وكانت ترجئ المشاركة الإسرائيلية لحين حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وكانت تربط بين هذا المنتدى والأمن الأوروبي عبر مشاركة أوروبية.

أما أن تتجاوز هذه المبادرة العقبة الإسرائيلية قبل حل الصراع العربي-الإسرائيلي، فإن ذلك سيجعلها مستحيلة، إن لم يكن لرفض عربي فلحتمية الرفض الإيراني، الذي أكده بالفعل وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في أول تعليق إيراني عليها: «مع احترامي الكامل لأخي العزيز الشيخ خالد وزير خارجية البحرين، أعتقد أن هذا الاقتراح غير قابل للتنفيذ»، وأضاف: «إن أصدقاءنا البحرينيين يعرفون أين تكمن المشكلة الحقيقية، ولماذا يتعذر مثل هذا الاقتراح»، وأوضح متكي ما يريده بالقول إن بلاده تعتبر إسرائيل «نظاماً غير قانوني وتوسعياً ويمارس الاحتلال، وأن هذا النظام ليس شرعياً ولا جديراً بالثقة».

رفض إيراني بديهي، يدركه حتما الوزير البحريني، فلماذا كان الحرص على جعل إسرائيل طرفاً في هذه المنظمة الإقليمية المقترحة؟

هل المطلوب تأسيس المنظمة دون مشاركة إيرانية؟ بوضوح أكثر: هل إيران هي الهدف؟ وهل يمكن أن تكون إسرائيل هي القوة المضافة إلى تركيا لموازنة إيران؟

أسئلة مهمة وضرورية لا يكفي للإجابة عنها ما أوردته وزارة الخارجية البحرينية من نفي لما قيل تعليقاً على مبادرة وزير الخارجية البحريني من أن هدفها هو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

الصمت يحمل معنيين: أولهما، إما أن يكون الهدف فعلاً هو إقامة منظمة إقليمية تشارك فيها إيران، باعتبارها قوة خليجية أساسية، مع دول المجلس وتركيا والعراق ودول عربية أخرى لتأسيس أمن إقليمي خليجي حقيقي، وربما بمشاركة أطراف دولية، على نحو ما هو مطروح منذ سنوات. وثانيهما، أن تكون هذه المنظمة هدفها احتواء ومحاصرة إيران وتأسيس نظام أمن إقليمي عماده دول المجلس وتركيا وإسرائيل وأطراف أخرى من بينها بالطبع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

فإذا كان المعنى الأول هو الهدف، فإن هذه المبادرة ستكون فتحاً جديداً ومهماً لحل معضلة الأمن الإقليمي الخليجي. أما إذا كان المعنى الثاني هو الهدف، فإنها ستفتح آفاقاً جديدة ليس للصراع فقط، بل وللاستقطاب الإقليمي على قاعدة محوري «الاعتدال» و«الشر» التي تروج لها الولايات المتحدة وتدعمها إسرائيل، الداعية، وعلى لسان وزيرة خارجيتها (المكلفة برئاسة الحكومة) تسيبي ليفني لتأسيس «حلف سني» تشارك فيه لمواجهة «الهلال الشيعي» الذي تقوده إيران.

عن / صحيفة (أوان) الكويتية

مع الأحداث

جميل مطر

المحافظون الجدد: النهاية أم ولادة جديدة؟

مع كل يوم يمرّ منذ اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، أو على الأقل منذ الاعتراف باندلاعها، واقتناعي يزداد بأن القادم من التطورات سيكون أشد إثارة من كل ما حدث حتى ساعة كتابة هذه السطور. يكفي أننا، في أقل من شهر، انتقلنا من الحديث عن أزمة مالية إلى الحديث عن أزمة اقتصادية، والآن نتحدث، ويتحدثون في أميركا وخارجها، عن أزمة سياسية لا شك قادمة أو لعلها ناشبة بالفعل.

كنت أستمع إلى وليام كريستول، الزعيم الروحي والقائد الأول لتيار المحافظين الجدد. وبداية أعترف أن الرجل في هذه المقابلة أذهلني أكثر مما أذهلتني من قبل كتاباته وأفكاره، وبخاصة تلك التي تتعلق بنا كعرب أو مسلمين أو غير منتمين أساساً إلى الجماعة «الحضارية» المنبثقة عن التراث اليهودي.

سئل عما إذا كانت حركة المحافظين الجدد وأفكارها أصيبت بهزائم كثيرة خلال العهد الذي كان فيه نعْم الراعي والمخلص والتابع الأمين. وعندما أجاب بعد تردد رفض الاعتراف بأن عهد الرئيس بوش تسبب في مشكلات معقدة أضرت بأميركا وسمعتها، وأساءت بصفة خاصة إلى سمعة حركة المحافظين الجدد، سواء في قيادة البنتاغون وإداراته أو في قطاعات الاقتصاد والسياسة الخارجية. يقول كريستول، ويتبعه آخرون في الحركة، إن المحافظين الجدد غير نادمين على دورهم في دفع الرئيس بوش للتدخل العسكري في أفغانستان وغزو العراق وما زالوا يلحّون من أجل حرب ضد إيران. فالحروب، حسب رأيه، يجب أن تبقى خياراً جاهزاً باعتبارها أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية.

وفي رأي كريستول أن الديموقراطيين سوف يشكلون لسنوات مقبلة الأغلبية في السلطة التشريعية، وأن الرئيس القادم لأميركا قد يكون ديموقراطياً، ومع ذلك فهو مطمئن إلى أن القافلة تسير ولن تتوقف. وضرب مثلاً بل أمثلة ليؤكد تفاؤله بأن اليمين الأميركي المعلن والمستتر على حد سواء منتصر على رغم الأزمة الراهنة. ألم يكن الرئيس كلينتون، وهو من الحزب الديموقراطي، هو الذي أصدر قانوناً عام 1999، أي في آخر سنوات ولايته، أطلق به عقال البنوك وشركات الائتمان وحرّرها من قيود كثيرة يقال الآن إنها وغيرها كانت أهم أسباب سقوط سوق الائتمان؟

من ناحية أخرى، ألم يتراجع باراك أوباما عن مواقفه بالنسبة الى الحرب في العراق وشؤون دولية أخرى، وتراجعت معه الأقلام الليبرالية التي أشعلت نيران غضب الشعب الأميركي ضد هذه الحرب؟ ولم تفاجئني كلمات كريستول التي اختارها بعناية ليؤكد أن رضى الشعب الأميركي مسألة غير مهمة. وتذكرت في تلك اللحظة كلمات مشابهة نطق بها منذ أيام قليلة ريتشارد تشيني نائب رئيس الجمهورية وأحد قادة تيار المحافظين الجدد، في تعليق له على موقف الناخب الأميركي من الحرب ضد العراق. كما لم تفاجئني عبارات استخدمها وليام كريستول تعليقاً على أن أوباما، وكذلك ماكين، يلجآن إلى أساليب «شعبوية» لكسب أنصار لهما في صفوف الشعب. قال ما معناه إن المحافظين الجدد ليسوا ضد «الشعبوية»، «فالشعبوية في حد ذاتها لا يجوز رفضها، إذ قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف معينة. المهم كيف تستخدمها وفي أي اتجاه ولمصلحة من».

ومن يقرأ روبرت كاغان، أحد كبار منظري التيار ومفكريه، يكاد يصل إلى النتيجة التي توقعها منذ سنوات كاتب هذه السطور من خلال متابعة ما يكتبه قادة هذا التيار وما يفعلون. كاغان، مع كثيرين غيره، يصرّ على أن أميركا جاهزة لحرب باردة جديدة على مستوى العالم، ومستعدة لمواجهة دولية لعلها الأخطر بالمقارنة بالمواجهات السابقة التي خاضتها خلال القرن العشرين. يطرح كاغان فكرة إلغاء الأمم المتحدة كمنظمة دولية لم تعد تفي بحاجات «الدول الديموقراطية» ولا تحقق للولايات المتحدة الأميركية مصالحها. لقد قامت الأمم المتحدة تجسيداً لرؤية أميركية تهدف إلى تحقيق عدد من مصالح وأهداف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، ولما تغيرت المصالح والأهداف، وتغيرت كذلك طبيعة المنظمة الدولية وعضويتها وأساليب عملها، أصبح واجباً التفكير في تنظيم جديد يخدم أهداف ومصالح جديدة. واقترح كاغان حلفاً من الدول الديموقراطية ينشئ منظومة جديدة مثلما فعل الحلف الذي هزم دول المحور في الحرب العالمية الثانية. ويشترط كاغان أن تكون الصين وروسيا خارج هذه المنظومة قياسا بما فعلته الدول المنتصرة حين استبعدت الدول المنهزمة من عضوية مجلس الأمن. بمعنى آخر يقترح حربا ضد دولتين من الدول العظمى لثقته في أنهما في النهاية لن تعتنقا الديموقراطية، وبالتالي ستتخذان موقف العداء للدول الغربية.

على الطرف الآخر من الأطلسي، تعلو أصوات قادة في أوروبا يطالبون بنظام اقتصادي عالمي جديد. يعترفون بأن النظام الذي وضعت أسسه بريطانيا والولايات المتحدة، انحرف عن مبادئه وقواعده عندما هيمن ميلتون فريدمان وتلاميذه ونظرياته على السياسات الاقتصادية الدولية، وتولت حكومات الولايات المتحدة فرض هذه السياسات على العالم وأجبرت معظم الدول على تبنيها من خلال القيود والشروط الصارمة التي فرضتها منظمة التجارة العالمية. والآن، وبعد سقوط هذه السياسات، عادت دول الغرب تطالب بضبط السوق وتنظيم علاقات الائتمان والاستثمار واستعادة سيطرة «الدولة» على المصارف وسوق الائتمان. بمعنى آخر، تمرّدت الأغلبية الساحقة من دول العالم على سيطرة المحافظين الجدد على الاقتصاد العالمي وقررت، وإن بحياء حتى الآن، تحرير اقتصاداتها من «استبداد» فوضى الأسواق.

أمام هذا الوضع، لن يقف المحافظون الجدد متفرجين على رغم أن الأيام الراهنة قد تكون أسوأ ما مرّ بهم من أيام. فأميركا البيضاء في ظل قيادتهم، لم تفلح في حماية حدودها الجغرافية من غزو المهاجرين من أصول لاتينية، ولم تنجح في منع صعود أميركي أسود الى مستوى الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وفشلت في تحسين أحوال الطبقة الوسطى عماد النظام الجمهوري، ولم تحقق نصراً حربياً حاسماً في أي مواجهة عسكرية، ولم تصحح عجزا في الميزانية أو عجزاً في الميزان التجاري، ولم تحافظ على قيمة الدولار، ولم تضع نظاماً متقدماً للرعاية الاجتماعية والصحية، وقبل هذا وذاك، لم تكسب شعبية لأميركا في أي مكان في العالم بل ربما خسرت شعبية كانت لها في أوروبا الغربية. تبدو هذه المحصلة للتسلل المنتظم للمحافظين الجدد على امتداد ثلاثة عقود دافعاً كافياً يحفزهم لتصفية حركتهم والتخلي عن أفكارهم بعد أن امتد الفشل أخيراً ليشمل ما سعوا لتحقيقه على صعيد الاقتصاد منذ عقد السبعينيات ثم بتركيز أشد في عهد ريغان والعهود التالية.

يحكي لنا التاريخ عن تجارب لتيارات تماثل تيار المحافظين الجدد انتهزت فرصا مماثلة للأزمة الراهنة، كما في فترات أعقبت وقوع هزائم عظمى وفورات من غضب الشعوب وصعود ميول «شعبوية» أو غوغائية. قامت بالاستيلاء على مفاتيح السلطة وتخلصت من معارضيها وأثارت مشاعر قومية متطرفة وأشعلت حرائق هائلة. وأظن أن قادة المحافظين الجدد كغيرهم من قادة التيارات المماثلة لن يتركوا هذه الفرصة تمرّ، على رغم مسؤوليتهم عن الأزمة، أو على الأقل لن ينسحبوا بسلام ولن يعترفوا بالفشل. أتصور أن بعض مفكريهم سوف يستخدم تعبير «النكسة» في وصف السقوط وبعضهم سيوافق على إجراءات «تصحيحية»، ولكن الأكثرية بينهم سوف تصرّ، وهي تصرّ بالفعل، على أنها توافق على هذه الإجراءات ولكن بأسف شديد. وهو التعبير الذي استخدمه الرئيس بوش في أحد مؤتمراته الصحفية الأخيرة. معتذراً عن خطئه لوقف التدهور المالي. هذه الأكثرية هي التي تشن هذه الأيام حملة إعلامية في أميركا وخارجها دفاعاً عن سياسات أميركا الاقتصادية والاقتصاد العالمي عموماً وتتهم فيها «خصوم» أميركا وكارهيها باغتنام فرصة الأزمة لتقويض مكانة أميركا في العالم، وبالتهويل في تصوير أبعاد الأزمة أو بالرغبة في العودة إلى سياسات ليبرالية أو اشتراكية.

نخطئ إن تعجلنا في الحكم على ان تيار المحافظين الجدد ربما وصل إلى نقطة النهاية وأخذ يستعد للاستسلام، فالحرب التي شنها تحت عنوان مكافحة الإرهاب ما زالت مشتعلة، وأفكاره ما زالت تقود الإستراتيجية العسكرية الأميركية، وقوانينه المعادية للحريات والحقوق ما زالت مشرعة وجاهزة للاستعمال، وأتباعه في أجهزة الحكم وإدارات الدولة ما زالوا في أماكنهم.

لم تحن بعد نهاية المحافظين الجدد، وقد تكون نهايتهم بعيدة.

عن/ صحيفة «الحياة» اللندنية

بكل الاتجاهات

لصوص يسرقون أموالا من حساب ساركوزي المصرفي

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي

باريس/14أكتوبر/ رويترز:

ذكرت صحيفة أول أمس أن محتالين سرقوا أموالا من الحساب الشخصي الخاص بالرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بعدما تمكنوا من معرفة تفاصيل حسابه المصرفي.

ونقلت صحيفة (جورنال دو ديمانش) عن مصادر قريبة من التحقيق قولها أن ساركوزي تقدم بشكوى إلى الشرطة في سبتمبر الماضي بعد سرقة «مبالغ بسيطة» من حسابه.

وأضافت الصحيفة أن مكتب ساركوزي أكد التفاصيل.

ويحقق في الامر ممثل للادعاء بضاحية نانتير في باريس بجانب فرق جنائية وأخرى متخصصة في الاحتيال المالي.

الاحتباس الحراري السبب وراء هجمات نمور الهند على سكان القرى

نمور بيضاء تسبح في بركة بحديقة حيوان في مدينة حيدر اباد جنوب الهند

كولكاتا - (الهند)/14أكتوبر/ رويترز:

قال خبراء أن هجمات النمور المتزايدة على سكان جزر سندربان الهندية هي نتيجة التغير المناخي الذي يؤدي إلى التعدي على موطنها وقلة الفرائس مما يدفعها إلى مهاجمة القرى بحثاً عن الطعام.

وذكر خبراء الحياة البرية أن النمور من أنواع مُعرضة للخطر في أكبر محمية من نوعها في العالم تستهدف الآن الناس لان ارتفاع مستوى البحر وتآكل السواحل يقلص من موطنها الطبيعي.

وتقع منطقة سندربان وهي منطقة مستنقعات منخفضة مساحتها 26 ألف كيلومتر مربع على حدود الهند وبنجلادش وهي مليئة بمئات من الجزر الصغيرة تفصل بينها قنوات المياه.

وقال برانابيس سانيال من الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة «خلال الستة أشهر الماضية قُتل سبعة صيادين في منطقة تعرف باسم نتيدوباني.»

وأضاف «نتيجة للاحتباس الحراري خسرت سندربان 28 في المائة من بيئتها على مدى الأربعين عاما الماضية. جزء منها هو المحمية الرئيسية للنمور والتي هاجرت منها الفرائس.»

ومع ارتفاع مستوى البحر اختفت بالفعل جزيرتان وأصبحت جزر أُخرى معرضة للخطر. ويقول خبراء أن تضرر البيئة أدى إلى تناقص الفرائس الشائعة للنمور مثل التماسيح وسرطان البحر.

ويضطر القرويون في سندربان إلى المرور بزوارقهم في مناطق النمور للصيد في البحر أو جمع العسل من مناطق الأدغال.

وقال براديب شوكلا وهو مسؤول كبير عن الأدغال لرويترز «ليس من المفروض أن يدخل القرويون عددا من الجزر المعترف بها كأرض للنمور لكنهم لا يلتزمون بالقوانين ويتعرضون لهجمات ثم يطالبون بتعويضات.»

وأصبح اشوتوش دهالي شخصية شهيرة في البلاد بعد أن صورت كاميرات التلفزيون تعرضه للهجوم في فبراير الماضي.

فيل يعاني في الحياة البرية بالصين بعد إقلاعه عن المخدرات

عامل يرش بالمياه فيلا في حديقة للحيوان باقليم زيجيانج بشرق الصين

بكين/14أكتوبر/ رويترز:

قالت وسائل اعلام رسمية أن فيلا كان مدمنا للموز بنكهة الهيروين في الصين أقلع عن هذه العادة لكن خلال عملية الإقلاع أصبح غير مستعد للعيش في البرية.

وخاض الفيل - البالغ من العمر أربعة أعوام ويطلق عليه شيجوانج أو «الشقيق الأكبر» - دورة طويلة لإعادة التأهيل بعدما اصطاده تجار بجنوب غرب الصين في عام 2005 واستخدموا موزا ملوثا للتحكم فيه.

ونقل عن مدير في متنزه يونان للحياة البرية قوله «غيرت ثلاث سنوات من الحياة وكمية ضخمة من أدوية إعادة التأهيل أوضاع شيجوانج الجسدية وصفاته الغالبة وعاداته.»

ومن المقرر أن يقسم شيجوانج وقته بين متنزهين للحياة البرية في إقليم يونان بجنوب غربي الصين.

شبوة - والإعلام

عبدربه هشله ناصر

كثيراً ما نقرأ في بعض الصحف الحزبية والأهلية أخباراً مزعجة عن ما يحصل في شبوة من مشاكل وجرائم وتكاد هذه الصحف تجعل محافظة شبوة في زاوية النهب والقتل والتقطع وكأن ما يجرى في شبوة لا يخرج عن تلك الزاوية وجعل من شبوة صورة قاتمة ومخيفة في نظر القارئ الذي لا يعرف الحقيقة ويتخيل إليه بأن شبوة غابة من الوحوش التي لا ترحم بعضها البعض ولا يمتلك أبناؤها الوعي الحضاري مثل بقية سكان المعمورة.

وللأسف إن من أبناء المحافظة من ينقل مثل تلك الإساءات ويتصور بأن نقله لمثل تلك الأخبار وتضخيمها يخدم رصيده الصحفي ويجعل منه صحفياً وإعلامياً وهذا حال بعض المواقع الإلكترونية ونشر أخبار ليس لها أساساً من الصحة وإن حصل بعضاً منها ولكنها لن تكون بنفس حجم ما تكتبه تلك الأقلام ونراهم يتفننون في صياغة تلك الأخبار بشكل مثير للاستغراب يجعلنا في حيرة عن مقصد مثل ذلك العمل.

لا أعتقد من بأن قرأ التاريخ لا يعرف التاريخ الحضاري للمحافظة وإنها محافظة الحضارات القديمة ومن يعرف أهل تلك المحافظة لا ينكر ما يمتلكه أبناؤها من دماثة أخلاق وسلوك إنساني مميز ويعرف الجميع نجاح أبناؤها أينما وجدوا.

ومن يقرأ التاريخ المعاصر والسياسي يذكر تلك البطولات والمواقف الوطنية لأبناء محافظة شبوة ومواقفهم الوطنية المشرفة في كل المنعطفات السياسية.

لا أعتقد ان هؤلاء لا يدركوا بأن شبوة محافظة الخير ومحافظة التنمية وأن أرضها وبحرها وجبالها مازالت تختزن الخيرالوفيروهو ليس لشبوة فقط وإنما لليمن بشكل عام.

صحيح محافظة شبوة شأنها شأن بقية المحافظات تحصل فيها بعض المشاكل وهي تحصل في كل بلدان العالم ونعرف بأن شبوة قد لا تأتي في مقدمة المحافظات من حيث مستوى الجريمة وهذا ما تؤكده تقارير وزارة الداخلية السنوية ولكن لا نعلم لماذا التركيز على تلك المحافظة وإلحاق الظلم بها من قبل بعض الصحف الأهلية والحزبية وكذلك المواقع التي يتبارى بعض كتابها فمن يكتب ويشوه أكثر لمحافظتنا الطيبة ونشر تلفيقات واخبار يقرؤها العالم أجمع غير مدرك بأنه في الأساس يفتري ويشوه محافظته وهذا ما نلمسه عند كثير من الزملاء الذين يقرؤون عن شبوة ولم يسبق ان زاروها أو تعرفوا عليها والتصقت في أذهانهم صورة العنف والقتل والنهب.

فأرجوا من حملة تلك الأقلام أن يخافوا الله في محافظة شبوة وأعني في المقام أبناؤها من الإعلاميين والكتاب فأكتبوا عن المحافظة الحقيقة وانقلوا ما هو طيب وصادق واجعلوا من أقلامكم وسيلة بناء وتطور لمحافظتكم شبوة.